ماذا قدمت وزارة السياحة للنهوض بالواقع السياحي في بلادنا ؟

دعني أبيّن لك أولاً إن وزارة السياحة لديها استشعار بالدور الذي يجب أن تلعبه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وقناعة الحكومة في جعل السياحة مورداً هاماً من موارد الدخل القومي في إطار خطة شاملة لتنمية القطاع السياحي مع عدم إغفال جانب القطاع الخاص الذي يعد الشريك الأساسي في تنمية هذا القطاع وتنشيطه وأيضاً تنفيذاً لبرنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية والمصفوفة التنفيذية الخاصة بالبرنامج المقرة من مجلس الوزراء.. ثانياً السياحة تلعب دوراً كمرتكز اقتصادي هام ومورد للدخل القومي وبرؤية مستقبلية تهدف إلى خمسة محددات رئيسية:

أولاً: تنشيط السياحة في مختلف المواقع والمناطق السياحية.

ثانياً: تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية السياحية.

ثالثاً: تنويع وتحسين المنتج السياحي.

رابعاً: توفير فرص عمل ودمج المجتمع المحلي في عملية صناعة السياحة.

خامساً وأخيراً: رفع العائدات السياحية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الذي ذكرته أنت.

ولو أخذنا هذه المحددات لوجدنا أن أبعاد العمل السياحي تشمل البعد الاقتصادي والبعد التنموي والبعد الثقافي والبعد الإعلامي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي. ولذلك فإن رفع العائدات السياحية من النقد الأجنبي وزيادة إسهامه في الناتج القومي المحلي يمثل جزءاً من البعد الاقتصادي، وهكذا البعد التنموي في توليد فرص عمل جديدة في مختلف أنحاء الوطن وتنمية مناطق الجذب السياحي، ومثله البعد الثقافي المتمثل في الحفاظ على الموروث التاريخي والثقافي وإحيائه في ذاكرة المواطن اليمني والسائح، فضلاً عن الأبعاد الأخرى كالبعد السياسي المتمثل في التغلب على التأثيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيق حركة السياحة في اليمن، أما المحاور الأساسية للعمل السياحي فهي: تطوير المنتج السياحي، والتدريب والتأهيل، التسويق والترويج، والاستثمار وجودة الخدمات، ولكل محور من هذه المحاور آلياته وخططه وبرامجه التي بدأنا تنفيذها.

وقد تم الانتهاء من عدد من المشاريع المرسومة منها تنفيذ مسح الإنفاق السياحي، ومشروع السياحة البيئية، ومشروع اللوحات الإرشادية للمواقع السياحية، ومشروع التوعية السياحية ، وإعداد المرشدين السياحيين، وتطبيق اللوائح المنظمة لأعمال وأنشطة المنشآت المختلفة للخدمات السياحية وتجهيزات التعديلات على قانون السياحة ، ودراسات السياحة الصحراوية والريفية ، والاستراحات السياحية في الطرق الرئيسية ، وإصدار الخارطة السياحية ، ومن ثم الانتهاء من تطوير المواصفات السياحية المنشآت السياحية، وأقر مجلس الوزراء لائحة مواصفات التصنيف السياحي للمنشآت الإيواء والطعام والشراب والتنزه، حيث ستحد ث قفزة نوعية في مستوى الخدمات السياحية، وستعمل الوزارة على تطبيق هذه المواصفات على المنشآت ، حيث أن تطبيق هذه المواصفات لا نتصور أنه سيكون أمراً سهلا بل يتطلب جهداً ووقتاً وإمكانيات كبيرة.

هل هناك خطة إستراتيجية خلال المرحلة القادمة لتطوير السياحة ؟

نعم، لدينا يقين أنه بتعاون الجميع سنصل إلى ما نريد، طبعاً هذا كله سيؤدي في الأخير إلى نمو عدد السياح بشكل عام، ونستهدف في 2015 الوصول إلى أكثر من 2,5 مليون سائح في العام، وإذا تحقق هذا الرقم فإنه يولد أكثر من 20 مليون ليلة سياحية، وبالتالي هذه الليالي السياحية تتطلب قاعدة من الخدمات الفندقية، مطلوب أن نصل في 2015 إلى أكثر من 36,500 غرفة في عموم محافظات الجمهورية بمختلف الدرجات، بينما حالياً لا يتجاوز عدد الغرف الفندقية الـ 23,000 غرفة، معنى هذا أن فجوة كبيرة ينبغي ردمها من خلال الدفع بالاستثمارات السياحية.. من خلال هذه المؤشرات سيصل إسهام القطاع السياحي في نهاية الخطة إلى أكثر من ملياري دولار أميركي في الناتج المحلي، وسيكون هناك إسهام مباشر في دعم خزينة الدولة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع السياحي نتوقع أن يصل إلى 41 مليار ريال في العام الواحد بحلول 2015، وهو رقم جيد ، فضلاً عن ذلك فإن هذه الخطة ستعمل على توليد فرص عمل تصل إلى حوالي 370 ألف فرصة عمل.. والخطة طبعاً موضوعة وفق رؤية الشراكة مع القطاع الخاص، تم الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية، وهي معروضة الآن على المجلس الأعلى للسياحة ومجلس الترويج السياحي لإقرارها ومن ثم رفعها إلى الأطر الأعلى.. وهذا لن يتأتى إلا في ظل استقرار وبيئة جاذبة للقطاع السياحي وشراكة وتكامل مع كل الأطراف، القطاع السياحي يتقاطع مع كل الجهات الخارجية، الثقافية، الأوقاف والإرشاد، التعليم والتدريب المهني، التعليم العام، منظمات المجتمع المدني، الإعلام، ويتقاطع مع الخدمات التنموية المرتبطة أيضاً بالأمن، النظافة، البيئة والاستثمار، المواقع السياحية، وحتى مع خدمات البنية الأساسية من طرق، نقل، كهرباء، اتصالات، مياه وصرف صحي، وما لم يكن هناك تناغم من كل هذه المكونات مع القطاع السياحي ستكون هناك إشكالية.

يلعب الترويج السياحي دوراً مهما في جذب واستقطاب السياح العرب والأجانب وروؤس الأموال السياحية .. إلى أين وصلتم في هذا الجانب ؟

تواكب وزارة السياحة خطة الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى جذب الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال جملة من التوجهات والإجراءات بهدف جذب الاستثمارات السياحية إلى بلادنا والتي تضمنتها المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية وفي مقدمتها العمل على إعداد الخارطة الاستثمارية السياحية وحصر وتحديد المناطق ذات الأولوية للتنمية والاستثمار، وإعداد دليل للاستثمار السياحي وإنشاء مركز معلومات الخدمات السياحية وتحديد فرص استثمارية في مجال السياحة والترويج لها من خلال مؤتمر فرص الاستثمار الذي تنظمه بلادنا خلال هذا الشهر حيث تميزت هذه الفرص بتوفير قدرا مناسب من المعلومات والدراسات والتصاميم الخاصة بالفرص والتي تشمل إقامة مجموعة من المشاريع بين قرى سياحية طينية وقرى سياحية جبلية وفنادق سياحية واستراحات سياحية ومطاعم ومدن ترفيهية ومنتجعات سياحية في بعض المناطق الشاطئية والطرق الرئيسية والتنسيق مع السلطة المحلية ممثلة بالإخوة المحافظين لتوفير المواقع والأراضي الخاصة بهذه الفرص علاوة على الترويج للمواقع السياحية التي نستهدفها لجذب حراك سياحي إليها.

لوتحدثنا عن حجم الاستثمارات للعام الماضي 2009.. ماهي أبرز المشاريع الاستثمارية في الجانب السياحي ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

بالنسبة لاستثمارات المغتربين في الجانب السياحي، كما بلغت نسبة تلك الاستثمارات ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ماهي المزايا والتسهيلات المقدمة لجذب وتشجيع المغتربين للاستثمار السياحي ؟

قانون الترويج السياحي :

مادة (33) يتمتع الصندوق ومشاريعه بالمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار .

يلاحظ أن هناك عزوفاً من بعض المغتربين عن الاستثمار السياحي إلى ماذا يعود ذلك ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وهل هناك معوقات قانونية أو إدارية تواجه المغترب اليمني ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

كيف تقيمون التعاون مع الجهات ذات العلاقة في إعادة وتأهيل وترميم المواقع الأثرية السياحية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ماهي الدعوة التي توجهها وزارة السياحة للمغترب اليمني ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....